



اشكالية الملحق

يختلف تحديد القطاعات الإستراتيجية من دولة إلى أخرى، لكن ثمة إجماع بينها على أهميتها وكونها ضرورية وحيوية لتحقيق التوازن الاقتصادي و الرفع من الدخل الوطني .

اهتمت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بهذه القطاعات الحساسة، فعمدت إلى احتكار فرص الاستثمار فيها وإقصاء القطاع الخاص منها ، و أجمعت الحكومات المتعاقبة علي مسالة ربطها بالاستقلال و السيادة الوطنية ،ورفض منطلق قبول مستثمر فيها من غير المؤسسات العمومية .

كما اعتمدت عدم الدقة في تحديدها ،بربطها في كل مرة بمفاهيم أكثر غموض :كالقطاعات الحيوي ،القطاعات الحساسة ، وبعدم تحديد المعايير التي يمكن الاستناد عليها لإضفاء الطابع الاستراتيجي علي قطاع نشاط معين ،الأمر الذي فتح المجال للتوسيع من نطاقها بشكل مبالغ فيه جعلها تمتد لمعظم القطاعات الاقتصادية .

بعد الانفتاح الاقتصادي و تكريس حرية الاستثمار للمستثمر الوطني والأجنبي ،سجل نطاق

القطاعات الإستراتيجية تقلص وتراجع لصالح التحرر الاقتصادي وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص فالت القطاعات الإستراتيجية نشاطات مرتبطة أساسا بالدفاع الوطني و استغلال المحروقات و القطاعات العاملة على حفظ النظام العام والأمن الوطني وتلك المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية .

إن تردد السلطات العامة طويلا في فتح القطاعات الإستراتيجية للاستثمار الخاص، كانت له أسبابه ومبرراته، البعض منها لا تزال قائمة لحد الآن.غير أن مجابهة الوضع الاقتصادي الراهن والمتغيرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية السلبية الكثيرة التي عرفتها الجزائر ، في ظل التراجع المستمر لعائدات المحروقات ، وضعف حجم الاستثمار الخاص، فرض وضع تلك المبررات جانبا والاهتمام بالبحث عن الآليات القانونية المناسبة لإشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك تم الإقرار الدستوري بمبدأ حرية الاستثمار ،و إعادة النظر في الإطار عام المنظم للاستثمار بموجب القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار ،كما اعتمدت السلطات العامة تدابير بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 سعت من خلالها إلي التقليل من القيود المفروضة علي الاستثمار الأجنبي

مع الإبقاء علي قاعدة الشراكة الإلزامية 49/51 في القطاعات الإستراتيجية و المحددة بموجب المرسوم التنفيذي 145-21

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

هل تمكن المشرع الجزائري من خلال النصوص الجديدة التي اعتمدها لتأطير الاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية من تحقيق الموازنة بين حماية القطاعات الإستراتيجية و تشجيع القطاع الخاص لتوجيه رأسماله للمساهمة في تنميتها الاقتصادية ؟

أهداف الملحق

- ✓ 1 - التعرف بالقطاعات الإستراتيجية و إزالة الغموض عن مفهومها و مجالاتها
- ✓ 2 - تحديد مكانة الاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية و نطاق الحرية المقررة له في هذه القطاعات الاقتصادية ..
- ✓ 3 - تحديد مختلف المعوقات و العراقيل التي تعترض الاستثمار الخاص فيها و البحث عن حلول لتجاوزها
- ✓ 4 - المساهمة في البحث عن الآليات المناسبة لإقحام الاستثمار الخاص في تنمية القطاعات

الإستراتيجية و تحقيق التنمية الاقتصادية المنتظرة في ظل مراعاة مقتضيات السيادة و المصلحة الوطنية

مجاور المتقي

- **المحور الأول:** مقارنة لتحديد مفهوم القطاعات الإستراتيجية و مدى إستراتيجية القطاعات المحددة في المرسوم التنفيذي 21-145.

- **المحور الثاني:** شروط و إجراءات الاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية

- **المحور الثالث:** الضمانات و الحوافز المقررة للاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية

- **المحور الرابع:** المعوقات والعراقيل التي تواجه الاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية

- **المحور الخامس:** رؤية استشرافية لمستقبل الاستثمار الخاص في القطاعات الإستراتيجية ومدى إسهامه في التنمية الاقتصادية

شروط المشاركة

- أن يتسم البحث بالأصالة و تحترم فيه الشروط العلمية الأكاديمية، وأن لا يكون قد سبق المشاركة به في أي تظاهرة علمية أخرى أو نشره في مجلة.

- أن يتعلق البحث بأحد مجاور المتقي
- أن يكون عدد صفحات المداخلة ما بين 10 إلى 20 صفحة.

- يرفق بقبول الملخص قالب تفرغ فيه المداخلة
- لا تقبل المداخلات المشتركة

- يرسل الملخص و المداخلة عبر البريد الإلكتروني:
malika.oubaya@umtmo.dz

تواريخ مهمة

آخر أجل لاستلام ملخص الورقة البحثية:

10 ديسمبر 2023

الرد على الملخصات المقبولة:

15 ديسمبر 2023

آخر أجل لاستلام الورقة البحثية كاملة:

05 جانفي 2024



بطاقة المشاركة

اللقب و الاسم:

الرتبة العلمية:

الهيئة المستخدمة:

رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني:

محور المداخلة:

عنوان المداخلة:

ملخص:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....